هي التي تقوم بهذه المهمة ؟ وبالتالي : كيف نرى الى العلاقة بين المسألة الطائفية والمسألة القومية ؟

وبين هاتين النظرتين وعن طريق المزج بينهما تكونت نظرة ثالثة تعتمد « الطائفية » و « الطبقة » معا في تحليل الوضع اللبناني ، فتراوح بين لبنانية سنية ترث الزعامات الاسلامية التقليدية ، وبحث عن « الاستثناءات » « الديمقراطية » في الطوائف ، وفي الحالتين تؤكد لبنانيتها ، بعيدا عن مؤثرات المعركة القومية · لكن اكتشاف الطوائف الذي عبر عن حاجة ما للانفتاح على المسلمين ، جاء على العموم متأخرا جدا · اذ المطلوب اليوم هو اكتشاف آلية انقراض الطوائف في اتصال ذلك بالمسألة القومية ·

الطائفية والرأسمالية والتجزئة

ليس التخلف عن الرأسمالية هو الذي يفسر الطوائف ، بل الرأسمالية التابعة هي التي تفسرها ، في آلية سيرها وتعقيداته ، بعد ضرب الانتاج المحلي والشكل السياسي الممثل بالسلطنة العثمانية ·

والعلة الاولى التي ننطلق منها هي الطبيعة التبعية لرأس المال في الاطراف· ولبنانيا بالتحديد يمكننا الاشارة الى نمو التبعية بما هي خط مواز لولادة الطوائف بوصف تلك الطوائف جزءا من الواقع المادي وليس كجزء من البنى الفوقية ·

ـ منذ البدايات الرأسمالية الاولى ، لم تكن مراكمات « الطبقة الوسطى » المارونية التي صعدت في القرن الماضي ، هي التي تمول اقتصاد الحرير وعملية تصنيعه ، بل قام رأس المال الفرنسي بهذه المهمة ·· أي نشأت المارونية السياسية الجبلية ونشأ معها الارتباط العضوي برأس المال المالي العالمي (وكان الارتباط الثقافي والديني قد سبق ذلك وتلاه) · وترتب على هذا ، في امتداده اللبناني ، استحالة ان ينشأ في لبنان « انتاج » مسيطر عليه من رأس المال المالي بعد ان تحطم الانتاج المحلي · ذلك ان رأس المال العالمي هذا لا ينمي ، بالتعريف، مصادر داخلية لرأس المال ·· ناهيك بحدودية السوق اللبنانية اصلا ·

ـ وفي عملية التداول والرواج ، لا يتم انتاج لفائض القيمة ، اي لا يتم تكديح كامل وانقطاع بين المنتج ووسائل انتاجه · بل يتم تحصيل نسبة من الربح كامنة في السلع المتداولة ·· وهكذا ففائض القيمة لا ينجم عن العمل ، بل عن مرور السلع والتبادل والرواج (الامر الذي يعني ان التحول الى اقتصاد نقدي لا يعمل هنا على فرز واضح على ارضية طبقية) · ان رأس المال لا يتحكم بالانتاج، بل يقتطع فائض القيمة في ظل تقاسم الريوع بين المركز ووسطائه في الطرف